فيما أكد مستشارون الحاجة إلى استثمارات لأكثر من ١٠٠ مليار دولار

مصدر حكومي : مجلس الوزراء يتجه لوضع آلية لضمان حماية الأموال بعد انتهاء ولاية صندوق تنمية العراق

بغداد - اسطنبول / متابعة المدى الاقتصادي - رويترز

قرر مجلس الوزراء المصادقة على جميع توصيات اللجنة الخاصة بوضع آلية لضمان حماية أموال العراق.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء طلب من مجلس النواب إقرار اتفاقية التعويضات المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مبلغ التعويضات البالغ (٤٠٠) مليون دولار مع متابعة وزارة الخارجية العراقية لإصدار القرار الرئاسي التنفيذي لحماية أموال العراق في الولايات المتحدة الأمريكية وتكليف لجنة من وزارتي المالية والخارجية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي لتحضير تقرير حكومة العراق الذي سيقدم إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٠١١/٥/١ مع قيام البنك المركزي العراقي فوراً بعملية فتح حسابات في مصارف أخرى ونقل أموال حساب صندوق العراق للتنمية (DFI) قبل ٢٠١١/٥/١ والاتفاق على آلية محددة وشفافة يتم بموجبها استقطاع نسبة التعويضات البالغة (٥٪).

وأضاف أن المصادقة على توصيات اللجنة الخاصة بوضع آليةٍ لضمان حماية أموال العراق تأتي حرصاً من الحكومة العراقية على الإيفاء بالالتزامات الدولية والانتهاء من المتعلقات التي ترتبت على العراق جراء سياسات سابقة لم يكن العراق قد أختارها بمحض إرادته وإنما جاءت نتيجة لسياسات النظام السابق وما ترتب عليها من برامج مثل برنامج النفط مقابل الغذاء حيث تسعى الحكومة العراقية إلى سداد تلك الديون وإطلاق صرفها واعتماد آلية كاملة لضمان حماية أموال العراق بعد انتهاء ولاية صندوق تنمية العراق في نهاية عام ٢٠١٠ وفق ما جاء بقرار مجلس الأمن الدولي.

وأوضح أن مكتب نائب رئيس الوزراء وديوان الرقابة المالية قد طلبا من البنك المركزي بإطلاق صرف المبالغ المشار إليها حيث تم تشكيل لجنة بموجب قرار سابق لمجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس الوزراء وعضوية وزراء الخارجية والمالية والنفط والتخطيط والتعاون الإنمائي والعدل إضافة إلى محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان الرقابة المالية ومستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية حيث تتولى هذه اللجنة وضع آلية كاملة لضمان حماية أموال العراق بعد انتهاء ولاية صندوق تنمية العراق في نهاية عام ٢٠١٠ بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٠٥) لسنة ٢٠٠٩ وقد قامت اللجنة بتقديم توصياتها والتي تضمنت عرض ما ورد في الفقرة التاسعة من تقرير ديوان الرقابة المالية على مجلس الوزراء لاستحصال موافقته على إشعار البنك المركزي بدفع المستحقات غير الخلافية المذكورة في الفقرة حيث تضمنت الفقرة أن مجموع المبالغ التي أيدت الوزارات بتسلم موادها والمقترح صرفها للمجهزين هي بمبلغ (٤,٩٠٣,٤٩٨) دولار مع وضع آليات لضمان حماية أموال وتشكيل لجنة ثلاثية خاصة من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية لدراسة المقترحات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية المشار إليه على أن تقدم اللجنة المذكورة توصياتها ومقترحاتها خلال فترة لا تتجاوز الأسبوع الواحد.

وبين أن ديوان الرقابة المالية قد قام بإعداد تقرير حول المبالغ المتبقية من عقود مذكرة التفاهم المعروفة باسم (النفط مقابل الغذاء) وكان استنتاج التقرير أن المبالغ المتبقية لهذه العقود وفقاً لبيانات وزارة الخارجية كانت قد بلغت (٢٦٧,٧٤٥,٥٥٤) دولار في حين بلغت المبالغ المعلقة (١٣٨,٩٨٩,٠٨١) دولار ومع الأخذ بالملاحظات الرقابية الواردة في التقرير فأن الأمر بتسديد كافة المطالبات من هذه المبالغ متروك تقديره لمجلس الوزراء ومن المقترحات التي طرحها ديوان الرقابة المالية كانت تسديد المبالغ المشار إليها والطلب إلى الوزارات بالعقود التي تتعلق بها خلال فترة محددة تقدم خطياً إلى مجلس الوزراء للبت بالسداد مع الوقوف على المستجدات وعرض الموضوع على مجلس الوزراء وتمت الموافقة على قيام البنك المركزي بإطلاق صرف المبالغ غير الخلافية المستحقة وذلك لسداد الدين بعد تسلم المواد من قبل الوزارات وتأييدها بذلك.

الى ذلك قال مستشار حكومي إن العراق يجب أن ينفق ٧٧ مليار دولار في قطاع الكهرباء لديه بحلول عام ٢٠٣٠ كي يستطيع مواكبة الطلب بعد عقود من الإهمال الذي خلق نقصا مزمنا.

وقال جيف لاركن مدير برنامج الخطة الرئيسية في شركة بارسونز برنكرهوف لرويترز يوم الثلاثاء إن نقص الاستثمار يكلف العراق ٤٠ مليار دولار سنويا من النشاط الاقتصادي المفقود وهو ما يسمى بتكلفة الطاقة غير المخدومة.

وأضاف "من المهم تنفيذ المشروع بأسرع ما يمكن لان تكلفة عدم تنفيذه أعلى في حقيقة الأمر من تكاليف المشروع ذاته. التكلفة هائلة.

وتابع : "كل الصناعة والتجارة في العراق معطلة لأنهم لا يملكون ثماني ساعات من الطاقة الكهربية المتواصلة يوميا. لا يمكن تشغيل المصانع والشركات أو تطوير السياحة."

ويعرقل نقص الكهرباء المزمن الصناعة في العراق حيث يعادل الطلب مثلي المعروض.

وكانت هيئة الاستثمار الوطنية قد قالت في تشرين الأول من العام الماضي إن العراق يحتاج إجمالا لاستثمار ٦٠٠ مليار دولار من أجل إعادة البناء بعد عقود من الحرب والعقوبات التي أصابت اقتصاد البلاد بالشلل. وبسبب نقص الطاقة فان مصافي النفط والمصانع التي تتطلب كميات ضخمة من الطاقة مثل مصانع الاسمنت والصلب تعجز عن العمل بكفاءة. وتغطي الخطة الرئيسية توليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وقال لاركن إن العراق سينفق ٢٢ مليار دولار بحلول ٢٠١٥ منها ٨,٦ مليار دولار على شبكة التوزيع وحدها.

وتوقع مسؤول حكومي رفيع المستوى زيادة الاستثمارات الخاصة لثلاثة أمثالها إلى ٣٠ مليار دولار هذا العام مع تسارع مشاريع للطاقة والزراعة والإسكان بعد تشكيل حكومة جديدة.

وقال سالار محمد أمين نائب رئيس هيئة الاستثمار الوطنية لرويترز : إن الاتفاقات المبرمة مع القطاع الخاص تجاوزت عشرة مليارات دولار العام الماضي عندما كانت الشركات الأجنبية والمحلية على السواء تتوخى الحذر بشأن الاستثمار في العراق بعد انتخابات عامة في مارس اذار لم تسفر عن تشكيل حكومة الا بعد تسعة أشهر.

وأضاف على هامش مؤتمر للطاقة في اسطنبول : "أتوقع أن يكون ٢٠١١ والأعوام القادمة مدوية في جذب الاستثمار في كل القطاعات" مضيفا أن من المرجح أن تشهد مشاريع الطاقة والزارعة والإسكان معظم الاهتمام.

وتابع : "في العام الماضي وقعت هيئة الاستثمار الوطني والهيئات في المحافظات عقودا بأكثر من عشرة مليارات دولار في كل القطاعات ... لا أتوقع أن تتضاعف الاستثمارات بل أن تزيد لثلاثة أمثالها هذا العام." وبين أن غياب الحكومة "أثر سلبا على المستثمرين ... تأخر تشكيل الحكومة أثر على قيمة الاستثمارات لان المستثمرين انتظروا لمعرفة إن كانت الحكومة الجديدة ستكون داعمة."

ويقول مسؤولون إن العراق يحتاج لاستثمار ٦٠٠ مليار دولار لإعادة البناء بعد عقود من الحرب والعقوبات التي أصابت اقتصاده بالشلل.

ومن بين الحاجات الأكثر إلحاحا توسعة قطاع النفط وسد نقص في المنازل وتطوير الزراعة وزيادة إنتاج الكهرباء لتلبية طلب يبلغ مثلي المعروض الحالي. في غضون ذلك أكد مستشار قانوني إن الحكومة تدرس آليات لحماية الأموال العراقية في البنوك العالمية بعد انتهاء التفويض الأممي لحمايتها في منتصف العام الحالي.

وقال فاضل حسين لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : إن "العراق سيقدم عبر وزارة الخارجية تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي في الأول من أيار/مايو المقبل يتضمن آليات حماية أمواله في البنوك العالمية"، مبينا أن "حماية الأموال العراقية ستنتهي في منتصف العام الحالي".

وأضاف حسين أن "الأموال العراقية محمية وفقا لمرسوم جمهوري يصدره الرئيس الأميركي كل عام"، مشيرا إلى أن "الآليات التي سيضعها العراق تتمثل بإبرام اتفاقية تتضمن تعويض المتضررين من النظام السابق من الأجانب إلى جانب وضع آلية لدفع تعويضات الحرب للكويت".

وبين أن "التعويضات التي حددت بـ٥٪ من صادرات النفط العراقية تدفع للكويت عن طريق الأمم المتحدة"، مبينا أن "ملف التعويضات الكويتية يتطلب دراسة باعتماد نسبة ٥٪ أو اقل من ذلك".

وصوت مجلس الأمن الدولي في ١٦ من كانون الأول من العام الماضي بالإجماع على ثلاثة قرارات تتعلق برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وألغى العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كما قرر إنهاء الحصانة الخاصة بالتعويضات التي كانت مفروضة بموجب البند السابع بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو المقبل.

النفط تنفي تصديرها ٤ ملايين برميل نهاية العام الحالي

بغداد متابعة المدى الاقتصادي

نفت وزارة النفط ما تناقلته وسائل الإعلام عن قيامها بتصدير ٤ ملايين برميل يوميا من النفط نهاية العام الحالي. وقال مصدر إعلامي في الوزارة لـ (المركز الوطني للإعلام): إن ما حدث من سوء فهم لوسائل الإعلام من تصريح نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بان العراق سيصدر ٤ ملايين برميل.

وأضاف أن الوزارة تقوم بتحديث منظومة لزيادة الطاقة التصديرية للبلاد والتي ستكون جاهزة نهاية العام الحالي لمواكبة الزيادة المتوقعة للإنتاج النفطي من خلال جولات التراخيص الأولى والثانية. وتوقع المصدران يبلغ إنتاج البلاد من النفط الخام ٣ ملايين برميل يوميا نهاية العام الحالي، وتجاوز الصادرات النفطية مليونين برميل يوميا. وأشار إلى أن الوزارة تقوم بتحديث البنى التحتية النفطية للبلاد، وإنشاء خطوط للأنابيب وتحديث الحالية، وإنشاء منظومة خزانات، بالإضافة إلى نصب منصات تصديرية للإسهام برفع الطاقة التصديرية للبلاد. إلى ذلك قالت وزارة النفط إن العمل مستمر للانتهاء من انجاز أربع منصات لتصدير النفط في محافظة البصرة، مبينة أن المنصات ستكون طاقتها التصديرية ٤ ملايين برميل نفط يوميا. وذكر مصدر إعلامي من الوزارة لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الوزارة ستنتهي من إنشاء أربع منصات لتصدير النفط الخام بطاقة تبلغ ٤ ملايين برميل نفط يوميا"، مبينا أن "إنشاء هذه المنصات في محافظة البصرة يأتي لإجراء توازن في زيادة الإنتاج والتصدير".

وقال إن "المشاريع ستكتمل نهاية العام الحالي، لتكون قادرة على تصدير النفط الخام العراقي بعد زيادة الانتاج". وتابع جهاد ان "العراق يصدر يوميا معدل مليوني برميل نفط"، مشيرا إلى أن "صادرات العراق من النفط الخام لشهر كانون الأول من العام الماضي بلغت أكثر من ٦٠ مليون برميل نفط". وكانت وزارة النفط قد قالت في أيلول/سبتمبر الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطياً، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل.

ويسعى العراق إلى الوصول بإنتاجه النفطي في غضون الأعوام الستة المقبلة مابين ١٠ و ١٢ مليون برميل يوميا، بهدف زيادة صادراته النفطية اليومية بعد استحصال الموافقة من منظمة النفط العالمية أوبك.

وتعتزم وزارة النفط إطلاق جولة رابعة للتراخيص النفطية عن طريق طرح حقول غازية للاستثمار الأجنبي خلال المرحلة المقبلة، بعد الانتهاء من إجراء ثلاث جولات تراخيص نفطية العامين الماضيين.

مستشار: الضرورة تتجه إلى إصلاح المنظومة المصرفية الحكومية

بغداد / وكالات

أعلن مستشار اقتصادي عن أن المصارف الحكومية التابعة لوزارة المالية ستخضع لعملية إصلاح واسعة تتعلق بآليات تطوير عملها النقدي والمالي.

وكشف البنك المركزي، في وقت سابق عن أن العام الحالي سيشهد إعادة الهيكلة المالية للمصارف الحكومية بعد أن نجح بتطوير عمله المصرفي خلال الفترة الماضية.

وقال المستشار عبد الحسين العنبكي، لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن "المصارف الحكومية صنفتها الحكومة على أساس أنها شركات عامة وستجري عليها عملية إصلاح واسعة تتعلق بآليات تطوير عملها النقدي وتنظيمه".

وأضاف العنبكي أن "الجهاز المصرفي التابع للحكومة مترهل، فضلاً عن أن عددا كبيرا من الموظفين فيه لا يعملون بشكل جيد"، مبيناً أن "التطور الذي طرأ عليه خلال السنوات السابقة دون مستوى الطموح".

وتابع : أن "عمليات الإصلاح ستركز بشكل أساس على عملية عمل هذه المصارف وفق المعايير التجارية والمصرفية العالمية من خلال إدخال أنظمة حديثة في التداول المصرفي".

وأوضح أن "عملية الإصلاح التي تعمل الحكومة على تنفيذها، التي تستهدف المنشآت والشركات الحكومية ومن ضمنها المصارف ستستمر لمدة خمسة سنوات".

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة مازالت تقتصر في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية المعتمد عليها بنسبة تتجاوز حاجز ٩٠٪.

ودعت وزارة المالية في وقت سابق البنك المركزي العراقي، إلى اتخاذ إجراءات حازمة في منح رخص تأسيس البنوك الأهلية.

النقل: بلوغ البضائع الداخلة عبر القناة الجافة ٤٥٥٢ طناً

بغداد / وكالات

أعلنت وزارة النقل أن واردات القناة الجافة وصلت خلال تشرين الثاني من العام الماضي إلى ٤٥٥٢ طنا.

وقال المتحدث الإعلامي باسم الشركة العامة للسكك الحديد جواد الخرساني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "واردات القناة الجافة لشهر تشرين الثاني الفائت وصلت إلى ٤٥٥٢ طناً عبر شاحنات وصلت إلى ١٧٤ شاحنة منتظمة وحسب تخطيط الشركة العامة للسكك الحديد".

وأضاف أن "الشاحنات الـ١٧٤ قدمت إلى بغداد من تركيا وسوريا وموانئ البصرة والتي بدأت الشركة بوضع آليات لتسريع عمل القطارات المخصصة لنقل البضائع المخصصة لعمل القناة الجافة".

وتابع أن "عمل الشركة يركز في الفترة المقبلة على توفير مستلزمات الرئيسة للنقل القطارات وتحديثها ضمن المواصفات العالمية بالإضافة إلى أن الشركة تسعى إلى استيراد قطارات حديثة متلائمة مع الحركة التجارية التي تتصف بها القناة الجافة".

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

وكانت الحكومة العراقية السابقة قد أعلنت في نيسان/ابريل الماضي، عن إدراج العراق ضمن منظومة الدول المشتركة بالقناة الجافة.

يذكر أن وزير النقل السابق عامر عبد الجبار كان قد حذر لدى تسليمه الوزارة إلى الوزير الجديد هادي العامري من تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين العراق ودول الجوار المسمى (بالقناة الجافة) كونه سيؤدي إلى تقليل فاعلية الموانئ العراقية والاعتماد فقط على النقل البري.

وفد سياحي من تايوان يزور العراق للاطلاع على الآثار

بغداد / وكالات

كشف مصدر مسؤول في هيئة السياحة عن توافد عدد من السواح التايوانيين إلى العراق. وقال المصدر لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): وصل إلى العراق وفد سياحي من تايوان يتكون من (١١) سائحا قاموا بزيارة العديد من المناطق السياحية والدينية في عدد من المحافظات العراقية.

وأشار المصدر إلى أن الوفد زار أيضاً عدد من الأماكن المقدسة في وكربلاء والنجف ونينوى وبابل.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠